﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٢٠﴾ [فصلت: 20]

## ❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

بيانُ الغاية من إهانتهم بالوَزْع

لمّا بيّنَتِ الآيةُ السّابقة إهانتَهم بالوَزْع؛ بيَّنت هذه الآيةُ الغايةَ منها[1]، فقال سبحانه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ وَجُلُودُهُم﴾.

## ❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿شَهِدَ﴾: (شهد) أصلٌ يدلُّ على حضورٍ وعلمٍ وإعلام، ومِن ذلك الشَّهادةُ، لجَمعِها هذه الأصولَ الثَّلاثة[2]، يُقال: شَهِدت المجلس، أي: حضرته، فأنا شاهِدٌ وشَهيدٌ أيضًا[3]، ومعنى ﴿شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ﴾ في الآية: أنَّ اللّهَ تعالى يُنطِق جوارِحَهم بالشَّهادة عليهم[4].

## ❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

إقامةُ الحُجَّة على الكافرين بشهادة جوارحهم عليهم بما عملوا

يصف اللّهُ حالَ أعدائه يومَ الحَشر، بعدَ أن يُساقوا بإهانة وإذلالٍ، حَتَّى إذا ما جاؤوا إلى النّار، بعد أن يكشف الله تعالى قبائحهم أمامَ الخلاق؛ فإنَّهم يبالغون في إنكار المخالفاتِ الَّتي ووجِهوا بها، حينئذٍ يُنطِق اللّهُ جوارِحَهم؛ لِتَشهد عليهم، فيَشهد سَمْعُهُم بأنَّهم سمعوا الحُجَجَ، فأعرضوا عنها، وسمعوا الشُّبَهَ، فاتَّبعوها، وسمعوا الفواحِشَ، فاستحسنوها، وتشهد أبصارُهُم بأنَّهم رأوُا الآياتِ، فلم

(1) البقاعي، نظم الدرر: 17/ 168.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (شهد).
(3) الفيومي، المصباح المنير: (شهد).
(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 10.

يعتبروها، ورأَوُا القبائِحَ، فاختاروها، وتشهد جُلودُهُم بأنَّهم باشروا المعاصي، فيشهد كلُّ عُضوٍ وجزءٍ بِما كانوا يَعْمَلونَ في الدُّنيا[1]، فلا يملكون بعدَ ذلك إنكارًا.

## ❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

### بلاغةُ الابتداءِ بـ﴿حَتَّىٰٓ﴾:

حـالُ الكافرين بـينَ انـتـهـاءِ حَشرهم وابتداءِ حسابِهم

استهلَّتِ الآيةُ الكريمةُ بحرف ﴿حَتَّىٰٓ﴾، "وهي مفيدةٌ لمعنى الغاية، فهي حرف انتهاءٍ في المعنى، وحرف ابتداءٍ في اللَّفظ، أي: إنَّ ما بعدها جملةٌ مستأنَفة"[2]؛ وهي هنا غايةٌ لهذا الحشر المذكور، على معنى انتهاء مرحلة الحشر والوَزْع؛ لتبدأ بعد ذلك مرحلةٌ جديدة، وهي مرحلةُ الإشهادِ للحساب.

### وجه التَّعبير بـ﴿إِذَا﴾:

أحـوالُ الآخـرةِ واقـعـةٌ لا ريـبَ فيها

عُبِّر بـ﴿إِذَا﴾ دون (إنْ) في قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا﴾؛ لِما فيها من دلالةٍ على التَّحقُّق، بخلاف (إن) الَّتي تفيد التَّوقُّع، فإنَّ أمر مجيئهم إلى النّار مُحقَّقُ الوقوع، وكائنٌ لا محالة، وهذا من وظائف (إذا) الدَّلاليَّة.

### بلاغةُ التَّوكيدِ بـ﴿مَا﴾:

شـهـادةُ أعضائهم يومَ القيامة حاصلٌ لا محالة

﴿مَا﴾ في قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا﴾ حرفٌ مؤكِّدٌ، فلو أنَّه قيل: (حتّى إذا جاؤوها) بدون ﴿مَا﴾؛ لصحَّ المعنى دون أن يحصُلَ من التَّأكيد ما هو حاصلٌ مع وجودها، فقد أكَّدت "ترتُّبَ الجواب على الشَّرط"[3]، ولَما حصل تمامُ تصوير مَشهَدِ مفاجأتهم بشهادة أعضائهم وجوارحهم عليهم، فوجود ﴿مَا﴾ في الآية أضاف فائدةً زائدةً، وهي تأكيد حصول شهادة أعضائهم عند مجيئهم لا

(1) القاسمي، محاسن التأويل: 5/ 10.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 266.
(3) أبو موسى، آل حم غافر وفصلت، ص: 283.

محالة؛ زيادةً على ما تفيده الظَّرفيَّةُ في ﴿إِذَا﴾ من حصول الشَّرط من غير تأخُّر[1].

وعلَّة وقوعِ هذا التَّأكيد إنكارُ المشركين أن تشهَدَ عليهم جوارحُهم بما فعلوا[2]، وقد يكون الإنكارُ المذكور هو إنكارهم صدورَ المعاصي عنهم، فيكون في الكلام حذفٌ، والتَّقدير: (حتّى إذا ما جاؤوها، سُئلوا عن معاصيهم، فأنكروا، فشهد عليهم بعد ختمِ أفواهِهم سمْعُهم وأبصارُهم وجلودُهم)[3]، وأمّا في حال عدم وجودِ علَّةٍ للتَّأكيد؛ فإنَّه يُستغنى عن إقحام (ما)، كما في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: 71]، فلا مجالَ هنا لإنكارِ ما رأتْهُ أعيُنُهم، ولا حاجةَ إذًا إلى التَّأكيد بـ(ما).

### سرُّ إيثارِ فعلِ المجيء:

شِـدَّةُ مجيئهم النّـارَ جاؤوها سَوقًا لا شَوقًا

عُبِّر بالمجيء في قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا﴾ دون الإتيان؛ لأنَّه أخصُّ من المجيء، فهو يدلُّ على مجيءٍ بسهولة[4]؛ ولذلك لم يُعَبَّر بالإتيان في موطنٍ آخَرَ ذُكِرَ فيه السَّوق، وهو قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: 71]، ثمَّ إنَّ الإتيانَ قد يُقال باعتبار القصد، وإن لم يكن منه الحصولُ، وأمّا المجيءُ؛ فلا يُقال إلّا اعتبارًا بالحصول[5]، ومجيئُهم حاصلٌ متحقِّقٌ لا مناص منه.

---

(1) قال أبو حيان: "ولا أدري أنَّ معنى زيادة: (ما) بعد: (إذا) التَّوكيدُ فيها، ولو كان التَّركيب بغير: (ما)، كان بلا شكّ حصول الشَّرط من غير تأخُّر، لأنَّ أداة الشَّرط ظرف، فالشَّهادة واقعة فيه لا محالة"، يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط: 9/ 298، وقد أجاب الشّهاب بأنَّ هذا ممّا لا تعلُّق له بالنَّحو حتّى يضرَّ فيه أنَّ النُّحاة لم يذكروه، كما شنع به أبو حيان، يُنظر: الشهاب، حاشية على تفسير البيضاوي: 7/ 395، والآلوسي، روح المعاني: 12/ 367.

(2) الشهاب، حاشية على تفسير البيضاوي: 7/ 395.

(3) القونوي وابن التمجيد، حاشيتان على البيضاوي: 17/ 147.

(4) الراغب، المفردات: (أتى).

(5) الراغب، المفردات: (جاء).

### دلالةُ فعلِ الشَّهادة الماضي:

هَولُ المَشهَدِ عند مجيئهمُ النّارَ

جملةُ: ﴿شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾ يحتمل أن تكونَ جوابَ قولِ الله تعالى: ﴿إِذَا مَا جَآءُوهَا﴾، فتكونَ جملةَ جوابِ شرطٍ غيرِ جازم[1]، ويحتمل أن يكونَ في الجملة إيجازُ حذفٍ، والأصل: (إذا ما جاؤوها؛ سُئلوا عن معاصيهم، فأنكروا، فشهد عليهم بعد ختم أفواههم سمْعُهم وأبصارهم وجلودُهم)، ثمَّ اكتُفيَ عنه بذكر الشَّهادة؛ لاستلزامها ما ذُكر[2]، أو جوابُ ﴿إِذَا﴾ محذوفٌ للتَّهويل - وحذفُ مثلِه كثيرٌ في القرآن - وجملةُ ﴿شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾ مستأنَفةٌ استئنافًا بيانيًّا، نشأ عن مفاد ﴿حَتَّىٰٓ﴾ من الغاية؛ لأنَّ السّائل يتطلَّب ماذا حصل بين حَشرِهم إلى النّار وبين حضورِهم عند النّار، فأُجيب بأنَّه ﴿شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم﴾[3].

### وَجهُ التَّعبير بالقَيدِ ﴿عَلَيْهِمْ﴾:

مِنَ الإنذارِ التَّرهيبُ بقوَّة المراقبة

عُبِّر بـ(على) المفيدة للاستعلاء في قول الله تعالى: ﴿شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾؛ للدَّلالة على أنَّ أعمالَهم مُحصاةٌ عليهم ومعدودةٌ بكلِّ دِقَّة مِن قِبَلِ الملائكة المكلَّفين بذلك، واللهُ رقيبٌ عليهم، وكفى به سبحانه رقيبًا، فكيف إذا أُضيف إليه أن تَنطِقَ الجوارحُ الَّتي كانت آلةَ هذه الأفعالِ بما فعلت، وشهادتُها لا تُرَدّ؟ فهل يستطيعون التَّهرُّبَ ممّا فعلوا، أو إنكارَه بعد هذه الشَّهادة، ومِن قَبلِها الإحصاء عليهم؟.

### دلالةُ اصطفاءِ بعضِ الجوارح:

تشهدُ عليهم أسماعُهم وأبصارُهم وجلودُهم بجميعِ أعمالهم

ذُكر في قول الله تعالى: ﴿شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم﴾ ثلاثةٌ من أنواعِ الحواسِّ الخمسة، الَّتي هي السَّمع والبصر والشَّمُّ والذَّوق واللَّمس، وعلَّة اختصاص هذه الثَّلاثة بالذِّكر دون بقيَّة

(1) الخطيب وآخران، التفصيل: 24/ 383.
(2) الشهاب، حاشية على تفسير البيضاوي: 7/ 395، وأبو حيان، البحر المحيط: 9/ 298.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 266.

الخمسة: أنَّ الذَّوق داخِلٌ في اللَّمس من بعضِ الوجوه؛ لأنَّ إدراكَ الذَّوقِ إنَّما يتأتّى بأن تصيرَ جِلدَةُ اللِّسان والحَنَك مماسَّةً لجِرم الطَّعام، فكان داخلًا فيه، وبقي حِسُّ الشَّمِّ، وهو حسٌّ ضعيف في الإنسان، وليس للّه فيه تكليفٌ، ولا أمر ولا نهي[1]، فاقتُصِر على هذه الَّتي جاء فيها التَّكليف[2].

### سِرُّ إضافةِ الحواسِّ إليهم:

أُضيف السَّمعُ والبصرُ والجلودُ إلى ضميرِ أهل النّار في قول اللّه تعالى: ﴿شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم﴾؛ لتقوى الحجَّةُ عليهم؛ إذ يكون الاحتجاجُ عليهم بما هو منهم وفيهم، فكلٌّ من هذه الثَّلاثِ المذكورة إنَّما هي خاصَّةٌ بهم لا بغيرهم، وهي الَّتي قامت بفعل ما سُجِّل عليهم.

**يكفي في الشَّهادةِ على المَرءِ شهادةُ أعضائِه الخاصَّة به**

### نكتةُ إفرادِ السَّمع:

أُفرِد السَّمعُ دون الأبصارِ والجلودِ في قول اللّه تعالى: ﴿شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم﴾؛ لأنَّ السَّمعَ مصدرٌ، والمصادرُ لا تُجمع، وأمّا البصر والجلد؛ فهما اسمان، فجُمِعا، كما أنَّ (فَعْل) - ساكنَ العَين صحيحَها - لا يُجمَع على (أفعال) غالبًا، وليس له جمعُ تكسير، فاكتُفيَ بدلالة الجنس على الجمع[3].

**العادةُ في القرآن إفرادُ السَّمع على إرادة المصدر، فالمصادِرُ غالبًا لا تُجمَع**

وسِرُّ اختيار السَّمعِ مصدرًا دون الآخَرين أنَّ السَّمعَ قوَّةٌ واحدة، ولها محلٌّ واحد، وهو الأذن، ولا اختيار لها فيه، فإنَّ الصَّوت مِن أيِّ جانب كان يصل إليه، ولا قدرةَ للأذن على تخصيص السَّمع بإدراك البعض دونَ البعض، وأمّا الإبصار؛ فَمحلُّهُ العين، ولها فيه اختيار، فإنَّها تتحرَّك إلى جانب المَرئيِّ دون غيره[4]، وأُفرِد

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 7/ 556.
(2) أبو حيان، البحر المحيط: 9/ 298.
(3) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 3/ 358.
(4) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 15/ 479.

السَّمعُ أيضًا لتقارُب النّاس فيه، وجُمعت الأبصارُ والجلودُ لِعَظَمِ التَّفاوُتِ فيها[1].

وهي عادةٌ قرآنيَّة، فحيثُما ذُكِر السَّمعُ؛ ذُكِرَ غالبًا غيرُه من الأبصار والقلوب والأفئدة والجلود، وخولِف بينها جمعًا وإفرادًا، فإنَّ الإفراد يكون للسَّمع دون غيره، وهو لم يَرِد في القرآن إلّا مُفرَدًا.

### معنى الجُلود:

نُقِل عن بعضِ السَّلف أنَّ المقصودَ بالجلود في قول الله تعالى: ﴿شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم﴾ هي الفروج[2]، أي: على سبيل الكناية، فهو على هذا كنايةٌ عن موصوف، كُنّيَ عن الفروج بالجلود، والأظهرُ أنَّ المرادَ بلفظ الجلود حقيقتُها[3]، فالجلود هي عمومُ الجوارح، والعطف من عطف العامِّ على الخاصِّ، وليس في الكلام كناية[4].

تشهدُ عليهم يومَ الحساب جميعُ جوارِحهم بما كتمَتْه ألسنتُهم

### نُكتَةُ التَّعبيرِ بـ(ما):

(ما) في قول الله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ هي الموصولة، والتَّعبير بـ(ما) الموصولة يُؤثَر على التَّعبير بـ(الَّذي) عندما يُراد العمومُ وعدمُ التَّعيين، فالتَّعبير بـ(ما) أجمعُ للمعنى وأخصرُ من (الَّذي)، ويحتمل أن تكون (ما) هنا هي المصدريَّة المؤوَّلة مع ما بعدها بمصدر، أي: (شَهِدَ عَلَيهِم سَمعُهُم وأبصارُهُم وجُلودُهُم بعَمَلِهم).

تَشهَدُ جوارحُ أعداءِ اللهِ بجميعِ أعمالِهم السَّيِّئة

### دلالةُ الفِعلِ ﴿كَانُوا۟﴾:

أُقحِم فِعلُ الكَونِ الماضي المُسنَدُ إلى ضمير جمعهم في قول الله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾؛ للدَّلالة على أنَّ أعداءَ اللهِ كانوا

اعتادوا العملَ السَّيِّئَ حتّى صار طَبعًا لهم

(1) البقاعي، نظم الدرر: 17/ 169.

(2) ابن الجوزي، زاد المسير: 4/ 49.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 267، واعتراضه على جعل الجلود كناية عن الفروج شديد، قال: ومن غريب التفسير قول من زعموا أنَّ الجلود أريد بها الفروج، ونسب هذا للسدي والفراء، وهو تعنُّت في محمل الآية لا داعي إليه بحال.

(4) الدرويش، إعراب القرآن وبيانه: 8/ 549.

مطبوعين على ما أوجَبَ لهم النّارَ من الأعمال السَّيِّئة[1]، وفي إسناد الفعلِ إلى ضمير الجمع إشعارٌ بأنَّهم جميعًا كانوا كذلك على طَبعٍ واحدٍ من الكفر وفعل المعاصي.

**سرُّ إيثارِ الفعل ﴿يَعۡمَلُونَ﴾:**

حِرْصُهم على فعلِ المعاصي وتكريرها وتجديد النَّشاط لارتكابها

أوثِر التَّعبيرُ بفعلِ العملِ مضارعًا في قول اللّه سبحانه: ﴿بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾؛ للدَّلالة على حرصهم على المداومة على المعاصي وتنوُّعِها وتجدُّدِ النَّشاط في سبيل إحداثها وإيقاعها، كما أنَّ اختيارَ التَّعبيرِ بالعمل دون غيره - كالفعل ونحوه - مرجعُه إلى أنَّ العمل هو ما يكون عن قصدٍ وإدراك، بخلاف الفعل، فقد يكون بغير قصد؛ ولذلك فإنَّ ما يُنسَب إلى الحيوانات هو فعلٌ، وليس عملًا[2]، ولا شكَّ أنَّ ما وقع منهم من الكفر والمعاصي هو مقصودٌ لهم.

## ❁ الفُروقُ المُعجَميَّةُ:

### العمل والفعل والكسب:

العمل هو ما يكون عن قصد وإدراك، بخلاف الفعل، فقد يكون بغير قصد، ولذلك فإنَّ ما يُنسب إلى الحيوانات هو فعلٌ، وليس عملًا[3]. والفعل أيضًا يُطلَق على ما يمرُّ سريعًا، وينقضي، ولا يكون له أثرٌ، أمّا العمل؛ فيُقال لِما يكون له أثر[4]، كالعَمَلِ باليد من زراعة وتلقيح وسقي[5].

العمل هو ما يكون عن قصد وإدراك، ويُستعمَل في المنفعةِ والمَضَرَّة

وقد لوحِظ في استعمال القرآن الكريم أنَّه إذا كان المقامُ مقامَ تعبيرٍ عن ممارسةِ دنيءِ الأخلاق؛ فإنَّه يُؤْثِر التَّعبيرُ بلفظ الفعل، كما هو الشَّأنُ في آيةِ سورةِ هود: ﴿أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ﴾

(1) البقاعي، نظم الدرر: 17/ 169.
(2) الراغب، المفردات: (عمل - فعل).
(3) الراغب، المفردات: (عمل - فعل).
(4) أبو حيان التوحيدي، المقابسات، ص: 280، والراغب، المفردات: (عمل).
(5) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (عمل).

[هود: 87]، فالفِعلةُ المرادةُ هي بَخْسُ النّاسِ أشياءَهم، والنَّقصُ في الكَيلِ والميزان، وهي من أحطِّ الخصال، وكما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً﴾ [الأعراف: 28].

أمّا الكَسْبُ؛ فهو ما يتحرّاه الإنسانُ ممّا فيه اجتلابُ نفع، وتحصيلُ حظٍّ، كَكَسْبِ المال، وقد يُستَعمَل فيما يَظنُّ الإنسانُ أنَّه يجلب منفعة، ثمَّ استجلب به مضرَّة[1]، ولأنَّ الأصلَ في الكسب إنَّما يُنظَر فيه إلى الرِّبح في الأموال والتِّجارة، فإنَّه إذا استُعمِل خارجَ هذا المعنى - أي: تعبيرًا عن مُطلَقِ العمل - فإنَّه يكون استعمالًا مجازيًّا؛ تشبيهًا للعمل بالكسب، وكذلك لمّا كان الأصلُ فيه الرِّبحَ لا الخسارةَ؛ كان استعمالُه في الخسارة استعمالًا مجازيًّا، كما في قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: 286]، فقد استُعمِل الكَسبُ تعبيرًا عن حُسنِ العمل مجازًا، واستُعمِل للاكتساب تعبيرًا عن سوء العمل مجازًا أيضًا.

وأوثِر التَّعبيرُ بالعمل في قول الله تعالى: ﴿بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾؛ لِما فيه من دلالةٍ على القصد، فهو أخصُّ من الفِعل، وهو أيضًا أدقُّ من استعمال الكَسب؛ لأنَّه تعبيرٌ بالحقيقة لا المجازِ.

(1) الراغب، المفردات: (كسب).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني والخمسون،
سورة غَافِر من الآية 77 إلى سورة الشُّورى الآية 12
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة
---
227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثاني والخمسون، سورة غَافِر من الآية 77 إلى سورة الشُّورى الآية 12
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 52 ، 818 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-641-48-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 52 : المجلد الثاني والخمسون، سورة غَافِر من الآية 77 إلى سورة الشُّورى الآية 12.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث
---
الترقيم الدولي : 978-9948-641-48-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0346315 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"